

Distr.
GENERAL

E/1997/54
13 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران / يونيو - ٢٥ تموز / يوليه ١٩٩٧
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بالتنسيق والبرامج ومسائل أخرى:

تقارير هيئات التنسيق

التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٦

موجز

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية في عام ١٩٩٦. ويحدد التقرير عدداً من المسائل الرئيسية لتنسيق السياسات لتنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية.

وقد وافقت لجنة التنسيق الإدارية، خلال العام، استعراض عمليات الإصلاح المستمرة في منظومة الأمم المتحدة، واعتمدت بياناً مشتركاً عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها.

وظل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا نقطة التركيز الرئيسية لأعمال لجنة التنسيق الإدارية. وقد شُروع في المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا في أوائل عام ١٩٩٦. وكرست اللجنة، لدى رصدتها لتنفيذها، اهتماماً خاصاً لتعزيز دعم الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري دعماً فعالاً ومنسقاً تنسيقاً جيداً، ولκفالة أن تقدم المبادرة مساهمة هامة في تحقيق أغراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات (قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١).

المرفق).

وأقامت لجنة التنسيق الإدارية، ضمن جهودها الشاملة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخراً وتنفيذ الالتزامات التي ابنتها عن هذه المؤتمرات تنفيذاً فعالاً وكاملاً، برصد الأفعال التي اضطلعت بها فرق العمل المواضيعية الثلاث التي أنشأتها اللجنة لتوفير دعم منسق لأعمال متابعة هذه المؤتمرات على الصعيد القطري.

وواصلت لجنة التنسيق الإدارية، عن طريق لجنتها المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، رصد وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مستعينة بشبكة مديري المهام التابعة لها، وأضطلعت بالأعمال التحضيرية على نطاق المنظومة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٧ والمعنية بالاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج عمل القرن ٢١.

وركزت أعمال اللجنة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية تساعدها في ذلك لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، على متابعة القرار ١٤٠/٥٠ الذي اتخذ في هذا الموضوع، ووافقت اللجنة على بيان دعوة، باسم منظومة الأمم المتحدة، بشأن تنفيذ القرار المذكور تنفيذاً منسقاً.

وبدأت اللجنة، ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها، تقييماً متمعماً للخبرة المكتسبة في أداء اللجنة نفسها وأجهزتها الفرعية، كما أعيد تنظيمها في عام ١٩٩٣، واعتمدت عدداً من التدابير لزيادة تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

وحسب طلب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، يستكمل هذا التقرير المعلومات المقدمة عن التطورات في مجال المساعدة التي تقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان استناداً إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشتمل التقرير أيضاً على أعمال لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والقضايا المالية المتعلقة بالميزانية.

وأخيراً، حددت عناصر برنامج اللجنة لعام ١٩٩٧ لإعلام الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	تصدير بقلم الأمين العام
٦	مقدمة
الجزء الأول - قضايا رئيسية تتعلق بتنسيق السياسات لتنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية	
٦	٥٨ - ٧
أولاً - إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة	
٦	١٣ - ٧
ثانياً - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا	
٨	٢٢ - ١٤
ثالثاً - المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة مؤخراً	
١٠	٢٩ - ٢٣
رابعاً - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧	
١١	٣١ - ٣٠
بشأن جدول أعمال القرن ٢١	
١٢	٣٧ - ٣٢
خامساً - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	
١٣	٤٠ - ٣٨
سادساً - أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية	
١٤	٥٠
سابعاً - تقديم المعونة للبلدان التي تطلبها استناداً إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة	
١٣	٤٥ - ٤١
ثامناً - المسائل الإدارية	
١٥	٥٨ - ٤٦
ألف - مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة	
١٥	٥٤ - ٤٦
باء - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية	
١٦	٥٨ - ٥٥
الجزء الثاني - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٧	
١٧	٦٦ - ٥٩

المرفقات

الأول	- بيان مشترك للجنة التنسيق الإدارية عن إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة
٢٠	
الثاني	- بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠
٢٥	
الثالث	- بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن شروط الخدمة
٢٧	

تصدير بقلم الأمين العام

يغطي هذا التقرير أنشطة لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٦، قبل أن أتولى منصب الأمين العام.

لقد كان ما بين أعمالى الأولى، فور تقلدي منصبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن كتبت إلى زملائي في لجنة التنسيق الإدارية لأُبين لهم رغبتي في إيلاء مسؤولياتي بوصفني رئيساً للجنة كل الاهتمام الشخصي اللازم، وفي العمل على نحو وثيق، مع كل واحد منهم للنهوض بهدفي بناء السلام والتنمية اللذين يوحّدان المنظومة. وأشارت إلى أن اللجنة تعتبر رمزاً هاماً لهذه الوحدة. غير أنها ينبغي أن تكون أكثر من مجرد رمز. إنها ينبغي أن تكون أداة ذات وجهة سياسية عامة وعملية معاً، معدة للشروع بمبادرات مشتركة عملية تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية مشتركة وإلى رصد هذه المبادرات. ومن الواضح أنه حصل تقدم متواصل في هذا الاتجاه في السنوات القليلة الماضية، كما هو موضح في هذا التقرير. وينبغي البناء على هذا التقدم وتعزيزه في الفترة المقبلة.

ولقد شددت في جميع اتصالاتي مع الرؤساء التنفيذيين منذ ذلك الحين على أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذه الظروف الحرجة، أن تظهر، علاوة على إنجازاتها الفردية وجهودها الإصلاحية، قدرة جماعية - أي قدرة منتظمة - على تحقيق فعالية التكلفة من جديد وعلى التكيف والتغيير.

وفي نيسان/أبريل الماضي ترأست، في جنيف، الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٧. وقد حضر الدورة كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، على مستوى الرؤساء التنفيذيين. وأعجبت كثيراً بروح الشراكة وروح الغرض المشترك اللتين تميزت بهما الدورة. وكانت هذه الروح مرشدة لمناقشتنا بشأن الإصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، كما أنها وجّهت نظرنا في مختلف بنود جدول الأعمال الموضوعي للجنة - بدءاً من تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال أنشطة بناء السلام بغية منع حدوث حالات الأزمات وتسوية هذه الحالات حتى الشروع بمبادرة جديدة لتعزيز إمكانية الوصول بوجه عام إلى خدمات الاتصال والإعلام، الأساسية. كما كان الالتزام المتعدد بالتعاون المكثف واضحاً في استعراض اللجنة لعملية المتابعة ضمن المنظومة لمقررات اللجنة السابقة - بدءاً من تلك المتعلقة بالمتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية المعقدة مؤخراً حتى مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

وقد خلصنا إلى أن هناك مجالاً كبيراً لزيادة ترشيد تقسيم العمل ضمن المنظومة ولا تخاذ تدابير يمكن أن تسهم في تعزيز تأثير المنظومة وصورتها. وفي إطار هذا الجهد، اتفقنا على عدد من التدابير الجديدة لتعزيز قدرة لجنة التنسيق الإدارية على القيام، على الصعيد التنفيذي، بارشاد عملية تحديث المنظومة وتكيفها مع بيئه سياسية واقتصادية واجتماعية سريعة التغير.

كما أثنا خلصنا إلى أن التفاعل بين اللجنة والهيئات الحكومية الدولية المركزية يحتاج إلى تحسين. وهذا يستلزم عدداً من التغييرات النوعية والإجرائية، بما فيها تغييرات في طبيعة ودورية تقارير اللجنة. وستنظر اللجنة في دورتها القادمة في مقتراحات محددة في هذا الصدد. كما أن اللجنة ستتركز في تلك الدورة على التدابير اللازمة لتعزيز صلات المنظومة بالمجتمع المدني بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عمليات الإصلاح المستمرة.

وإني لأتوقع أن تقدم اللجنة مساهمة ذات طابع حاسم متزايد للسير قدماً بأغراض عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وستتناسب مساحتها مع وضوح القرارات التنفيذية والالتزام المشترك الذي تعكسه هذه القرارات ومع وضوح وبعد نظر المشورة التي تقدمها اللجنة للهيئات الحكومية الدولية.

ويجب أن يكون الرؤساء التنفيذيون، بطريقة عملهم وتعاونهم في اللجنة، مثلاً يحتذى، يؤثر في ثقافة أمانات المنظومة ويشجعوا على العمل حقاً كفريق واحد. ويجب أن تنشأ ثقافة جديدة على نطاق المنظومة تستند إلى مشاورات منتظمة بشأن السياسة العامة وإلى الامركزية الفعلية واحترام كل منها لولاية و اختصاص الأخرى احتراماً كاملاً، والتقدير المشترك للتحديات المقبلة ولما تتمتع به كل واحدة من مؤسسات المنظومة من أوجه القوة لمجابهة هذه التحديات.

هذه الثقافة الجديدة على مستوى الأمانات ستحتاج إلى تكملة بجهد مدروس يبذل ضمن الحكومات لمواهنة وتنسيق ما تتخذه من موقف بشأن السياسات والبرامج على السواء في هيئات إدارة مختلف المؤسسات، وكذلك باهتمام حقيقي لكفالة صياغة هذه المواقف من المنظور الأوسع لمصالح المنظومة برمتها، وكفالة فائدتها للنهوض بفعالية التكلفة في المنظومة وتأثيرها الشامل.

ولن ينجح الإصلاح في نهاية المطاف إلا إذا اضطلعت جميع الأطراف - الحكومات والأمانات على حد سواء - كل بمسؤولياتها وأدوارها كاملة.

مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير أعمال لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٦.
- ٢ - وتلبية لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ التي تدعو إلى إدخال تحسينات على شكل التقارير الشاملة السنوية التي تقدمها لجنة التنسيق الإدارية، أدخل عدد من التغييرات على هذا التقرير، الذي يقدم في جزأين.
- ٣ - يلفت الجزء الأول من التقرير انتباه الهيئات الحكومية الدولية المعنية إلى عدد من قضايا تنسيق السياسات تناولتها لجنة التنسيق الإدارية خلال دورتيها السنويتين في عام ١٩٩٦، ومن بينها القضايا التي نشأت نتيجة لنظرها في إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، والدعم الذي تقدمه المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا عن طريق المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، ومساهمة المنظومة في المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية المعقدة مؤخرا، والأعمال التحضيرية على صعيد المنظومة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ المعنية بالاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.
- ٤ - كما يغطي الجزء الأول الإجراءات التي تضطلع بها المؤسسات التابعة للمنظمة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وكذلك التطورات المتعلقة باستعراض أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية.
- ٥ - وفضلاً عن ذلك يتضمن الجزء الأول من التقرير، وفقاً لتكليف من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين (انظر الفقرة ١٢٤ من الوثيقة (A/51/16 Part I)، معلومات عن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تطلب المساعدة بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. كما يغطي هذا الفرع من التقرير استعراض المسائل الإدارية.
- ٦ - ويقدم الجزء الثاني من التقرير أيضاً معلومات أساسية عن برنامج عمل اللجنة المقترن لعام ١٩٩٧.

الجزء الأول - قضايا رئيسية تتعلق بتنسيق السياسات لتنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية

أولاً - إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة

- ٧ - اضطلعت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٦، في سياق استعراضها للتطورات المؤثرة في التعاون والتنمية على الصعيد الدولي، بمناقشة واسعة النطاق بشأن اتجاه عمليات الإصلاح الجارية في منظومة الأمم

المتحدة استجابة للمتطلبات والطلبات المتطورة للدول الأعضاء ولما يترتب عليها من آثار على تعزيز المنظومة.

٨ - ووضعت لجنة التنسيق الإدارية في الاعتبار أثناء استعراضها، الوثائق ذات الصلة المنبثقة عن مختلف مجموعات الدول الأعضاء، ولا سيما البلاغات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية لمجموعة الـ ٧٧ (A/51/471) وحركة عدم الانحياز (A/51/473-S/1996/839) والبلاغ الذي اعتمدته مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في ليون، فرنسا (S/1996/543/A)، فضلاً عن التطورات على الصعيد الحكومي الدولي المركزي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، والأعمال التي تقوم بها الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة فيما يتصل بإعداد برنامج للتنمية وبتعزيز منظومة الأمم المتحدة، واستعانت اللجنة، لدى استعراضها للجوانب التنظيمية والإدارية لعمليات الإصلاح الجاري في المنظومة، بالنتائج التي خلص إليها اجتماع رفيع المستوى عقدته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، خصيصاً لإعداد مناقشات لجنة التنسيق الإدارية.

٩ - وأعرب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن اتفاقهم مع القول بضرورة قيام المؤسسات التابعة للمنظومة بالتركيز على مجالات اختصاصها الرئيسية بينما تعزز في الوقت ذاته الأعمال المشتركة والتعاونية. وقد رئي عموماً أن من شأن هذا النهج أن يرفع فعالية التكلفة إلى أقصى درجة، وأن يضمن في نفس الوقت قدرة المنظومة على التصدي بطريقة تكاملية للعدد المتزايد من القضايا العالمية المتراقبة التي تتطلب حلولاً شاملة.

١٠ - وللأغراض نفسها، رأت اللجنة أن الاستفادة على نحو أكثر انتظاماً من اللجان الاستشارية واللجان المشتركة بين الوكالات، القائمة حالياً، ضمن جهاز لجنة التنسيق الإدارية لإجراء مشاورات مسبقة بشأن المبادرات السياسية والبرограмمية، وكذلك بشأن برامج عمل المؤسسات المقترحة، سيكون من شأنه تفادي التدخلات التي لا داعي لها، وتحديد الفجوات، وتسهيل التعاون الأوثق والتكميل في الأعمال في مرحلة التنفيذ، متى اعتمدت الميزانيات البرنامجية ذات الصلة من قبل هيئات الإدارة المختصة.

١١ - وترى لجنة التنسيق الإدارية أن عملية الإصلاح هي عملية تكيف وتغيير مستمرة، تهدف إلى تعزيز فعالية المنظومة واستجابتها الشاملة للاحتجاجات الممتدة. وأشار إلى أن جميع مؤسسات المنظومة منهنكة بنشاط في هذه العملية على الصعيد البرنامجي والإداري والتنظيمي والحكومي الدولي. ودرك لجنة التنسيق الإدارية أن لها، على الصعيد المشترك بين الوكالات، دوراً قيادياً في هذه العملية يجب أن تؤديه. ويجب أن يكون إسهامها الرئيسي المساعدة، من منظور شامل للمنظومة، على توضيح القضايا التي تحتاج إلى معالجة على الصعيد الحكومي الدولي، والعمل على تحديد المسؤوليات فيما بين مؤسسات المنظومة تحدیداً واضحاً، في إطار الجهد الإجمالي المبذول لتعزيز فعالية التكلفة في المنظومة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين

الوكالات فيما يتصل بالأنشطة موضع الاهتمام المشترك، وزيادة تطوير طرائق مرنة لاتخاذ إجراءات مشتركة بشأن القضايا العامة.

١٢ - وشددت لجنة التنسيق الإدارية على أن الهدف النهائي للإصلاح ينبغي أن يكون ترشيد وتعزيز قدرة المنظومة على النهوض بالأهداف الاستراتيجية المترابطة المتمثلة في تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بيئياً. وهكذا فإنه بينما ينبغي ألا يُدخل جهد "لتحقيق وفورات وتعزيز فعالية التكلفة، يجب ألا تغفل العملية عن الطابع الفريد لمهمة المنظومة - وهي السعي إلى تحقيق قيم أساسية معينة وأهداف وأغراض التنمية الطويلة الأجل - كما يجب عليها أن تساعد على تعزيز هذا الطابع.

١٣ - وإن وضعت لجنة التنسيق الإدارية هذه الاعتبارات نصب أعينها، اعتمدت بياناً مشتركاً بشأن إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ويرد نص البيان في المرفق الأول.

ثانياً - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

١٤ - بدأت لجنة التنسيق الإدارية في ١٥ آذار / مارس ١٩٩٦ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. بوصفها تعبيراً ملماً عن التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الدعم الذي تقدمه لجهود التنمية التي تبذلها جميع البلدان الأفريقية تعزيزاً كبيراً.

١٥ - وواصلت لجنة التنسيق الإدارية، طوال العام، وعلى أساس تقارير لجنتها التوجيهية^(٣)، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة. وقامت اللجنة التوجيهية برصد التقدم وإبلاغ لجنة التنسيق الإدارية به، مركزة على إسهام المبادرة في تعزيز تأثير المنظومة على الصعيد القطري وكذلك في رفع درجة الأولوية الممنوحة للتنمية الأفريقية في جدول الأعمال الدولي.

١٦ - وشددت لجنة التنسيق الإدارية، في توجيهها لهذا العمل، على أنه ينبغي لوضع البرامج واستراتيجيات التنفيذ في إطار المبادرة أن يمثل استجابة لأولويات كل بلد ولظروفه وأحواله الخاصة، وأن يراعي دور الترتيبات الحكومية الدولية الإقليمية، وكذلك دور المجتمع المدني مراعاة تامة. وفي السياق نفسه، أكدت اللجنة على أهمية تشجيع إقامة حوار فعال بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة (بمن فيهم المنسق المقيم والأفرقة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة بكماليها) والحكومات والمجتمع المدني ومجتمع المانحين، ومواصلة هذا الحوار.

١٧ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية، في معرض ترحيبها بالمبادرة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة مشاكل البلدان المثقلة بالديون، أن الحل المبكر والفعال لمشاكل ديون البلدان الأفريقية يعتبر متطلباً رئيسياً لتعزيز آفاق تنميتها، ومن شأنه أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق فعالية المشاريع والبرامج التي تنفذ في إطار المبادرة.

١٨ - وأعرب الرؤساء التنفيذيون عن نيتهم الاستفادة من كافة المحافل ذات الصلة خلال السنة - مثل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق المعنى بمياه المد، ومؤتمرات الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) - لتبنيّة الدعم للمبادرة من جانب الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره. وفي السياق نفسه، دعت اللجنة إلى تعزيز الصلات بين المبادرة الخاصة وغيرها من البرامج الدولية، مثل التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، فضلاً عن البرامج الثنائية الجارية.

١٩ - ومن بين الشواغل الأساسية للجنة التنسيق الإدارية في توجيهها لصياغة المبادرة أنه يجب تعين قيمتها المضافة بشكل واضح وإثباتها على الصعيدين الوطني والدولي كلّيهما. وسعت اللجنة أيضاً إلى كفالة تقسيم العمل في تنفيذ المبادرة تقسيماً فعلياً ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ووضع استراتيجيات تنفيذ عملية لتحقيق نتائج ملموسة في مختلف المجالات التي تشملها المبادرة، بالتعاون مع الحكومات الأفريقية، على الصعيدين الوطني والإقليمي. واشتمل التقدم المحرز في هذا الصدد خلال السنة على إعداد برامج استثمارات قطاعية محددة في ١٣ بلداً في مجالات السكان والصحة والمياه والحكم. وفي الوقت نفسه، تعرف اللجنة فيما يتعلق بجوانب هامة من المبادرة، مثل سبل العيش المستدامة في المناطق الهامشية بيئياً، وتحفيض حدة الفقر، وحقوق الإنسان، وقضايا السكان والجنسين، يلزم وضع مزيد من البرامج.

٢٠ - وأعزت لجنة التنسيق الإدارية بأنه ينبغي أن يكون هناك ربط شكي فعال بين المبادرة والآليات الموضوعة لتسهيل المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية، فضلاً عن عمل هيئاتها الفرعية الأخرى ضماناً لتكامل الجهود، وتعزيز التعاون المتأزر، وتفادي إنشاء آليات جديدة، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

٢١ - وكذلك أوصت لجنة التنسيق الإدارية بأنه ينبغي انتهاز الفرصة التي يوفرها استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات لتدعم الروابط بين المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد، بحيث يمكن أن تُتخذ المبادرة، وأن تُعتبر أداة رئيسية في تنفيذ البرنامج الجديد.

٢٢ - وأخيراً، تحت لجنة التنسيق الإدارية على استخدام إطار المبادرة الخاصة ليس لتعزيز أنشطة الدعم الإنمائي المستمرة فحسب، وإنما كوسيلة أيضاً للوصول بين الإغاثة والمساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الأفريقية التي تواجه حروباً ومنازعاتأهلية. وترى اللجنة أن من المهم أن تستفيد كافة البلدان في المنطقة من الفرص التي تتيحها المبادرة لمنظومه الأمم المتحدة لتقديم دعم أكثر تضافراً.

ثالثاً - المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية
المعقودة مؤخراً

٢٣ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية خلال السنة استعراض الأعمال التي اضطاعت بها فرق العمل المخصصة الثلاث المشتركة بين الوكالات^(٣)، التي أنشأتها عام ١٩٩٥ لتسهم في الأخذ بنهج متكامل على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقدة مؤخراً. وكان الهدف الرئيسي لفرق العمل هو ضمان تقديم دعم على مستوى المقر منسقاً تنسقاً جيداً، على أساس الموضوع، للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وللأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بغية تمكينهم من مساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية، على نحو فعال، في سعيها إلى تنفيذ الأهداف والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات.

٢٤ - أعربت لجنة التنسيق الإدارية عن ارتياحها للمساهمة المتميزة التي تقدمها فرق العمل الثلاث لتعزيز التعاون الملموس فيما بين الوكالات، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. ولاحظت اللجنة أيضاً ما أعربت عنه الدول الأعضاء من شديد الاهتمام بالمبادرة وتأييدها قوياً.

٢٥ - وقررت لجنة التنسيق الإدارية أن تنشئ، بالإضافة إلى فرق العمل الثلاث المذكورة المحددة زمنياً ولجنتها المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وطلبت إليها أن تتناول، على أساس شامل وعلى نطاق المنظومة، جميع جوانب تنفيذ منهج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بالمرأة^(٣)، والتوصيات المتصلة بقضايا الجنسين الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخرى، فضلاً عن المسائل المتعلقة بتحسين مركز المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعقدت هذه اللجنة اجتماعين خلال السنة. وشددت لجنة التنسيق الإدارية على أن إنشاء اللجنة المذكورة ينبغي أن يتم دون مساس بإلزام المنتظم لأهداف السياسة العامة المنبثقة عن المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في أعمال فرق العمل الثلاث الموضوعية المخصصة وغيرها من الهيئات ذات الصلة ضمن أحجزتها الفرعية.

٢٦ - واتخذت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً تدابير لإدماج نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في أعمال فرق العمل الثلاث، بما في ذلك بوجه خاص فرقة العمل المعنية بتوظير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وأوّلت إلى أحجزتها الفرعية الدائمة أن تنظر في ما يترتب على الموئل الثاني من آثار في برنامج عمل كل منها. وكررت اللجنة طلبها إلى فرق العمل الثلاث أن تدمج في برامج عملها بصورة فعلية، الجوانب ذات الصلة لمتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٢٧ - وإن تذكر لجنة التنسيق الإدارية أن فرق العمل الثلاث قد صُمِّمت وأنشئت بوصفها أحجزة موقوتة، أوّلت باتخاذ ترتيبات مناسبة ضمن أحجزتها الفرعية لدعم التحسينات العامة في التعاون بين الوكالات التي تحققت من خلال فرق العمل الثلاث المذكورة، ومواصلة رصد الاستناد، على الصعيد القطري، من المنتجات النهائية لفرق العمل بعد أن تنجز هذه الفرق أعمالها. وفي السياق نفسه، طلبت اللجنة من المنسقين المقيمين أن يواصلوا بصورة منتظمة، إعلام المؤسسات، بما فيها تلك التي ليس لها تمثيل ميداني، بالتطورات ذات الصلة التي تحدث على الصعيد القطري.

٢٨ - واستعرضت لجنة التنسيق الإدارية أيضا التقدم المحرز في التعاون بين الوكالات فيما يتصل بالمشروع المشترك بين الوكالات والمعني بخدمات الاتصالات والمعلومات الذي دعت اللجنة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى العمل كوكالة رائدة له. وإذا تؤكد اللجنة أهمية المشروع لأعمال فرق العمل الثلاث وكذلك للمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا، أشارت إلى ما للمشروع من فضل خاص في التكامل بين اعتبارات العلم والتكنولوجيا وبين الشواغل الاجتماعية.

٢٩ - وأخيرا، تناولت اللجنة احتياجات التعاون فيما بين الوكالات، الناشئة عن متابعة المؤتمر الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ضمن إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

رابعا - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ بشأن جدول أعمال القرن ٢١

٣٠ - استعرضت لجنة التنسيق الإدارية ما يجري الإضطلاع به من أعمال تحضيرية مشتركة بين الوكالات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ المعنية باستعراض وتقدير تنفيذ جدول أعمال القرن ^(٤). وطلبت اللجنة إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة أن تضع الصيغة النهائية لمشروع بيان توجهه المنظومة إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية، وتقدم هذا المشروع إلى لجنة التنسيق الإدارية للنظر فيه. وطلبت منها أن تدرج في هذا البيان استعراض لجنة التنسيق الإدارية لأداء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

٣١ - وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية خلال العام لتعزيز كفاءة التعاون بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة، تدابير ترمي إلى تعزيز مسؤوليات مديرى المهام، سواء من حيث صياغة نهج مشتركة بالنسبة إلى تنفيذ مجالات برامجية محددة من جدول أعمال القرن ٢١ أو من حيث صياغة مقترنات مشتركة فيما يتصل بالسياسة العامة لتنظر فيها لجنة التنمية المستدامة. ومن بين الأهداف الأخرى التي سعت اللجنة إلى تحقيقها خلال العام تشجيع تفاعل أكبر مع الترتيبات المشتركة بين الوكالات المنشأة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الأخرى المعقدة مؤخرا؛ وزيادة منتظمة في اتساع نطاق مساعدات المنظومة، وذلك بزيادة إشراك سائر المنظمات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، فضلا عن الشركاء من المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، في الأنشطة المشتركة بين الوكالات لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

خامسا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٣٢ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية، تساعدها في ذلك لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، إعطاء أولوية في اهتمامها لتحسين اتساق الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءتها وفعاليتها، مع المراعاة الخاصة لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ . واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً موحداً للدعوة يبرز أهمية التنفيذ الفعال والمتسق للقرارين المذكورين. ويرد نص البيان في المرفق الثاني.

٣٣ - وقدمت إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ خطة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ أيدتها لجنة التنسيق الإدارية. واحتلت الخطة على وضع مبادئ توجيهية متقدمة بشأن نظام المنسق المقيم، ومذكرات الاستراتيجية القطرية، والنَّهج البرنامجي والتنفيذ الوطني.

٣٤ - واضطاعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية باستعراض وتحليل التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ١٩٩٥، ووضعت مبادئ توجيهية لإعداد التقارير السنوية لعام ١٩٩٦ . وقام الفريق العامل المعنى بنظام المنسق المقيم، التابع للجنة الاستشارية، ببحث مسألة ادخال تحسينات على عملية اختيار المنسقين المقيمين وتقييم أدائهم؛ وتوسيع نطاق مبادرة التقييم القطري المشتركة التي أخذ بها الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات بحيث تشمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله، وعمل اللجان الميدانية، واشتراك الوكالات غير الممثلة ميدانياً في نظام المنسق المقيم.

٣٥ - وتمثل شاغل هام آخر من شواغل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في العمل على وضع برامج تدريبية مشتركة والاستفادة الفعالة من مراافق مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة الذي مقره في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في مدينة تورين، بإيطاليا، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من المجهود الرامي إلى زيادة الأخذ بنهج شاملة لمنظومة بأسرها والقيام بأعمال مشتركة. وعقدت في تورين خلال السنة عدة حلقات عمل ذات وجهة ميدانية وبرامج تدريب للمنسقين المقيمين وكبار الموظفين الميدانيين والموظفين الفنيين الوطنيين.

٣٦ - وواصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وفريقها الاستشاري المعنى بالتدريب على الأنشطة التنفيذية رصد وتقييم وتحسين تنظيم وتأثير إدارة حلقات العمل المعنية بالتنسيق الميداني المعقودة لكبار الممثلين الميدانيين لمنظومة الأمم المتحدة والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك حلقات العمل المعنية بالمتابعة المعقودة على الصعيد القطري، وحلقات العمل المعنية بتعزيز القدرات المعقودة للمسؤولين الوطنيين.

٣٧ - وأصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للتدريب في تورين، دليلاً مرجعياً شاملًا لأنشطة التنفيذية، يتناول أوجه التفاهم المشتركة بشأن عمليات البرمجة، وأداء نظام المنسق المقيم، وبرامج التدريب المشتركة.

سادساً - أداء لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية

٣٨ - اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٣، بعد أن أجرت مراجعة شاملة لولايتها وأساليب عملها وهيكل أجهزتها الفرعية، مجموعة من المبادئ والتوجيهات لتنظيم أداء وظائفها هي نفسها، كما قامت بتبسيط إجراءات أجهزتها الفرعية وإعادة تنظيمها على نطاق واسع.

٣٩ - وفي عام ١٩٩٦، شرعت اللجنة باستعراض تجربة إعادة التنظيم التي قامت بها عام ١٩٩٣. واعتبرت اللجنة أن كفاءتها وتأثيرها قد تعززا إلى حد كبير باعتماد أساليب عمل أكثر مرونة والشروع بمبادرات محددة، مثل المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا، والترتيبيات الجديدة الموقوتة الموجهة نحو مهام معينة التي أخذ بها لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة متباينة منسقة. وفضلاً عن ذلك، زاد خلال هذه الفترة الحوار بشأن السياسات، والتعاون البرنامجي الملموس، ولا سيما مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية، وذلك من خلال مشاورات مباشرة وأكثر انتظاماً بين الرؤساء التنفيذيين، وبواسطة ترتيبات ابتكارية للتعاون فيما بين المؤسسات لمعالجة قضايا محددة موضع اهتمام متبدل.

٤٠ - وكجزء من المجهود الرامي إلى تعزيز قدرة لجنة التنسيق الإدارية على رصد متابعة قراراتها ومبادراتها، ضمن المنظومة، نفذ عدد من التدابير خلال العام لتوفير دعم أمانة أكثر تكاملاً لأجهزة اللجنة كلها. وهكذا اتخذت الترتيبات الآن لوضع كل الأمانات المملوكة بصورة مشتركة بين الوكالات في جنيف، ويجري إرساء تعاون أوّلٍ بين الأمانات المملوكة بصورة مشتركة ووحدات الأمم المتحدة المعنية بخدمة الأجهزة المشتركة بين الوكالات. وأدخلت أيضاً تحسينات على هيكل وأساليب عمل بعض اللجان الاستشارية واللجان الأخرى المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تبسيط جداول أعمالها وتقصير مدة اجتماعاتها. وقد ألغيت اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الإدارية واستعيض عنها بترتيبات مرنة للتنسيق على نطاق المنظومة، مع التركيز على الصعيد القطري.

سابعاً - تقديم المعونة للبلدان التي تطلبها استناداً إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٤١ - طلبت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها السادسة والثلاثين، أن تواصل تقارير لجنة التنسيق الإدارية السنوية تغطية التطورات المتعلقة بالمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تطلبها بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. والبلدان المعنية بذلك هي الدول التي تأثرت على نحو خاص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على العراق وعلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد وردت معلومات ذات

صلة بشأن التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتوفير الإغاثة للدول الـ ٢١ المتأثرة أول ما وردت في تقرير الأمين العام عن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تعانيها الدول نتيجة للجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705). وكذلك في تقارير الاستعراض العام السنويه الأربعه الأخيرة للجنة التنسيق الإدارية عن الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ E/1993/81 و E/1994/19 و E/1995/25 و E/1996/18 .

٤٢ - وهناك ثمان دول متضررة من تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تلقت مساعدة من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمساعدةها على تحضيف الآثار الضارة للجزاءات التي رفعت بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٤ (١٩٩٦) المؤرخ ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦.

٤٣ - وجددت الجمعية العامة في قرارها ٣٠/٥١ - في جملة أمور - دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى موافقة إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الاقتصادية للدول المتضررة في الفترة التالية لرفع الجزاءات، وإلى النظر في السبل والوسائل الازمة لتبنيه وتوفير الموارد لتحفيض الآثار السلبية المستمرة للجزاءات. كذلك طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل السعي للحصول على معلومات من الدول، والمنظمات الإقليمية، والأجهزة والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتحفيض من المشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول. ووفقا لما نص عليه القرار، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذه.

٤٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة رقم ٥١/٥٠، المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، وخاصة فيما يتصل بتنفيذ أحكام الفقرة ٣ منه (انظر الفقرة ٥٥ من الوثيقة A/51/33)، يعرض تقرير الأمين العام ذو الصلة (A/51/317) ترتيبات التعاون داخل نطاق الأمانة العامة لتنفيذ المهام التي أُسندت إلى الأمانة بمقتضى الفقرة ٣ من القرار ٥١/٥٠.

٤٥ - وطلبت الجمعية العامة بقرارها ٢٠٨/٥١، المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ إلى الأمين العام - في جملة أمور - أن يكفل قيام الآلية التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٥١/٥٠ بتوفير معلومات وتقديرات مبكرة لمجلس الأمن والهيئات التابعة له، بناء على طلبها، بشأن الآثار الفعلية والمحتملة للجزاءات على الدول الثالثة، التي تطلب مساعدة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق. ووفقا للقرار ٢٠٨/٥١، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذه.

ثامنا - المسائل الإدارية

ألف - مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة

٤٦ - اشتملت المسائل الإدارية التي تناولتها لجنة التنسيق الإدارية، بمساعدة من لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، على الإصلاح الإداري، والنظام الموحد للمرتبات والعلاوات، ودور وحدة التفتيش المشتركة وأدائها، وأمن موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها.

١ - الإصلاح الإداري

٤٧ - تحضيراً لمناقشة لجنة التنسيق الإدارية للاتجاه العام لعملية الإصلاح، عقد اجتماع رفع المستوى للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية لاستعراض الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية من جوانب المبادرات الإصلاحية الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن الإصلاح الإداري عملية مستمرة في معظم مؤسسات المنظومة، وذلك على السواء، كجزء من الجهد المبذول لتعزيز فعالية التكاليف في مجال الإدارة وتنفيذ البرامج، ونتيجة للتوجهات الجديدة للسياسة والبرامج.

٤٩ - وبإضافة إلى تحسين تنفيذ البرامج، تغطي الإصلاحات الإدارية الجارية في المنظومة سلسلة واسعة من الأهداف وال المجالات من بينها تحسين أداء الموظفين؛ وعمليات موازنة؛ وتعديلات وأو تخفيفات في الاحتياجات من الموظفين، وذلك لتلبية احتياجات تنفيذية جديدة وتعزيز الكفاءة التنظيمية؛ وإدخال تحسينات على ممارسات التعاقد أو التعين؛ وتحقيق اللامركزية في صنع القرار وفي العمليات الإدارية - على صعيد التسلسل الإداري والصعيد الجغرافي، على السواء - وتفويض السلطة وتعزيز مساعلة مديرى البرامج؛ والأخذ بترتيبات سفر أكثر فعالية من حيث التكلفة؛ وزيادة الإيرادات، بما في ذلك طلبات استرداد التكاليف عن الخدمات المؤداة؛ وإجراء تخفيفات في عدد وطول الاجتماعات وفي حجم الوثائق التي تعد لها.

٢ - النظام الموحد لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥٠ - كررت لجنة التنسيق الإدارية الإعراب عن قلقها إزاء انخفاض القدرة التنافسية لأجور موظفي الأمم المتحدة، وشددت من جديد على الحاجة إلى إعادة توفير ظروف العمل التنافسية.

٥١ - وشددت لجنة التنسيق الإدارية، في معرض طلبها إدخال تحسينات على أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية على القول إن من الضروري في هذه المرحلة الحرجية من تطور المنظومة، أكثر منه أي وقت مضى

أن توجد لجنة خدمة مدنية دولية فعالة ومبكرة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للمؤسسات، وتسمم في قدرة المنظومة على مواكبة الاتجاهات الجديدة في إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك الأخذ بنظام لتحديد الأجرور قادر على المنافسة، وأكثر مرونة، ومستجيب للتغيرات، واقتصادي. وأعربت اللجنة من جديد، في هذا السياق نفسه، عن قلقها للمأزق المستمر في مسألة مشاركة ممثلي الموظفين في عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٥٢ - واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً بشأن شروط الخدمة، يرد نصه في المرفق الثالث.

٣ - وحدة التفتيش المشتركة

٥٣ - تناولت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً، من منظور مشترك بين الوكالات، أداء وحدة التفتيش المشتركة. وطلبت اللجنة من الأمم المتحدة أن تقوم، نيابة عن لجنة التنسيق الإدارية، بدعوة الجمعية العامة إلى إجراء مراجعة مستقلة لدور وحدة التفتيش المشتركة ومهامها، تركز على أهمية دراسات وحدة التفتيش المشتركة وكفاءة هذه الدراسات وفعاليتها من حيث التكلفة، بما في ذلك وضع توصيات بشأن دور وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل، والمستوى الأمثل من الموارد اللازم للقيام بذلك الدور، والفرص التي يتتيحها إسناد الدراسات إلى جهات خارجية. وكررت لجنة التنسيق الإدارية في نفس الوقت طلبها أن تلتزم وحدة التفتيش المشتركة بالنمو الصوري الاسمي لميزانيتها.

٤ - أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها

٤٥ - أكدت لجنة التنسيق الإدارية، في معرض موافقتها على الآراء التي أبديت في الاجتماع المشترك بين الوكالات والمخصص لموضوع الأمن والتوصيات الصادرة عنه، الحاجة إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من التنسيق بين الوكالات في مجال تعزيز أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة وأشخاص المرتبطين بها. ورحبـت اللجنة بالتدابير الإضافية التي يؤخذ بها، كما يتجلـى في دليل الأمـن المـيدـاني، من أجل تعزيـز إدارـة الأمـن ورفع مستوى التأهـب الأمـني. وأعربـت عن القلق إزاء محدودـية الموارـد التي تقـيد التـرتـيبـات الأمـنية الفـعـالـة على الصـعيدـ المشـترـكـ بينـ الوـكـالـاتـ،ـ وـخـاصـةـ عـلـىـ الصـعيـدـ المـيدـانـيـ.

باء - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

٥٥ - واصلـت لجنة التنسيق الإدارـيةـ،ـ منـ خلالـ اللجنةـ الاستـشارـيةـ المعـنيةـ بـالـمسـائلـ الإـدارـيةـ (ـالـمسـائلـ المـاليـةـ والمـتعلـقةـ بـالمـيزـانـيـةـ)،ـ استـعراضـ تـطـورـ الحـالـةـ المـالـيـةـ لـمنظـومـةـ الأمـمـ المـتحـدةـ.ـ واستـمرـ العـملـ أـيـضاـ،ـ عـلـىـ الصـعيـدـ المشـترـكـ بيـنـ الوـكـالـاتـ؛ـ فـيـ وضعـ مـعاـيـرـ مـحـاسـبـةـ مـوـحـدـةـ وـنـماـذـجـ مـنـسـقـةـ لـإـعـدـادـ الـبـيـانـاتـ المـالـيـةـ.

٥٦ - وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقرير إحصائي عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من ناحية الميزانية والناحية المالية يغطي فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، (A/51/505).

٥٧ - ظلت الحالة المالية الحرجية للأمم المتحدة محل قلق لدى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية. وعلى الرغم من الجهد الذي بذلتها بعض الدول الأعضاء لدفع اشتراكاتها المتأخرة، وما نجم عن ذلك من تحسن متقطع في حالة التدفقات النقدية، ظلت الصحة المالية للمنظمة في حالة حرج. ففي نهاية عام ١٩٩٦، كان الرصيد النقدي الإجمالي للأمم المتحدة ٦٧٨ مليون دولار، وكان يتكون من رصيد سلبي قدره ١٩٦,٥ مليون دولار بالصندوق العام الموحد، ورصيد قدره ٨٤٢ مليون دولار لعمليات حفظ السلام، ورصيد قدره ٣١,٥ مليون دولار للمحكمتين الدوليتين. وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، كانت ٩٨ من الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها من الميزانية العادلة بالكامل. وكان مجموع الأنصبة غير المسددة، في نهاية عام ١٩٩٦، أقل قليلاً من ٢,٢ بليون دولار، يتصل ٧ ملايين دولار منها بالميزانية العادلة، و ١٦٣ مليون دولار بعمليات حفظ السلام، و ٧,٥ ملايين دولار بالمحكمتين الدوليتين.

٥٨ - وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/523) تقرير من الأمين العام عن وضع وتطبيق المعايير المحاسبية الموحدة وكذلك خطط العمل في المستقبل.

الجزء الثاني - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٧

٥٩ - سيركز برنامج عمل اللجنة في الفترة القادمة، في جملة أمور، على بنود خطة أعمال الإصلاح الموضوعي المحددة في بيان اللجنة المشترك عن إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة (المرفق الأول). وتشمل هذه البنود تعزيز قدرة المنظومة في مجال الإنذار المبكر في حالات النزاع وتدعم التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال بناء السلام؛ والآثار المتترتبة على تحرير التجارة والعلوم؛ والإجراءات المتضائرة للقضاء على الفقر؛ والاستجابة الدولية للتهديدات التي تتعرض لها البيئة العالمية؛ وتعزيز روابط منظومة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني.

٦٠ - وستواصل اللجنة أيضاً رصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا مع إيلاء اهتمام خاص لإسهام المبادرة الخاصة بوصفها آلية منفذة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتعزيز الروابط بين المبادرة الخاصة والبرامج الدولية والثنائية ذات الصلة.

٦١ - وستقوم اللجنة أيضاً في عام ١٩٩٧ باستعراض شامل للتقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية المعقدة مؤخراً. كما يتوقع أن ينجذب خلال عام ١٩٩٧ الاستعراض المستمر لأداء أجهزة لجنة التنسيق الإدارية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من إسهام اللجنة في عملية الإصلاح الشاملة.

٦٢ - وستستعرض اللجنة توصيات اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنفيذ على نطاق المنظومة لمنهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة وبتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحسين مركز المرأة في منظومة الأمم المتحدة، وتأخذ بهذه التوصيات.

٦٣ - وستحتل الأعمال التحضيرية لاستعراض الخمس سنوات لإعلان وبرنامج عمل فيينا (انظر: A/CONF.157/24، الفصل الثالث)، وللاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكلاهما يصادف في عام ١٩٩٨، مكاناً بارزاً في برنامج عمل اللجنة خلال عام ١٩٩٧.

٦٤ - وكذلك يتوقع أن تولي لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٧ اهتماماً خاصاً للمتابعة التي تجري ضمن المنظومة للدراسة التي اضطلعت بها السيدة غراساً ماتشيل بشأن تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال (A/51/306 و Add.1)، ولقرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ بشأن حقوق الطفل، ولا سيما فرع القرار المتعلقة بالنزاعسلح، والأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً.

٦٥ - وفي مجال المسائل الإدارية والمتعلقة بالموظفين، ستواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص لتنشيط الخدمة المدنية الدولية ولدور وحدة التفتيش المشتركة ومهامها.

٦٦ - وفي مجال المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، ستواصل اللجنة رصد الحالة المالية لمؤسسات المنظومة، واحتمالات زيادة تحسين الإنفاقية والإصلاح الإداري. وستسعى اللجنة أيضاً إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مجال العمليات الإدارية وتقديم التقارير.

الحواشي

(١) يشتراك في رئاسة اللجنة التوجيهية مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتضم اللجنة منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وجميع المنظمات المشاركة في المبادرة والعاملة في مجال التنسيق والتعاون مدعاة للمشاركة في أعمال لجنة التوجيه.

(٢) فرق عمل بشأن ما يلي: البيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبنك الدولي هو الوكالة الرائدة؛ العمالة ووسائل العيش المستدامة، ومنظمة العمل هي الوكالة الرائدة؛ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الرائدة.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٢،
المجلد الأول، القرارات التي اعتمدتها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)،
القرار ١، المرفق الثاني.

المرفق الأول

بيان مشترك للجنة التنسيق الإدارية عن إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة

- ١ - استعرض الأمين العام والرؤساء التنفيذيون لجميع الوكالات المتخصصة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، المجتمعون برئاسة الأمين العام خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ للجنة التنسيق الإدارية، (نيويورك، ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، الاتجاه العام لعمليات الإصلاح الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وآثارها على تعزيز المنظومة.
- ٢ - وأكدوا مجددا التزامهم الفردي والجماعي بمتابعة وتكثيف الجهد الإصلاحي بغية تعزيز فعالية تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، وأثر هذه التلبية.
- ٣ - وما فتئت مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تتجاوب مع البيئة الدولية المتغيرة والمطالبات المتطرفة للدول الأعضاء. واستعرضت توجهات السياسة العامة، بصورة فردية وجماعية على السواء، وتقوم بإعادة تحديد الأولويات وبؤر تركيز البرامج والأنشطة، بينما تقوم في نفس الوقت بتعزيز الكفاءة وفعالية التكلفة.
- ٤ - وترتكز جهودها على إدخال إصلاحات إدارية بعيدة المدى في مؤسسات وهيئات المنظومة. وهناك سعي حثيث لإدخال إصلاحات حكومية دولية هامة وتغييرات تنظيمية أخرى، بما في ذلك عمليات مراجعة بيانات المهام ومراجعة الاستراتيجيات، والتقدم المحرز في تنسيق الهيئات والعمليات الحكومية الدولية لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة. ويجري تبادل المعلومات بشأن كل هذه العمليات وسيجري توزيعها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، مما سيساعد على كفالة دعم بعضها ببعض، وتحديد آثارها على المنظمات والهيئات الأخرى وأخذ هذه الآثار في الحسبان، وإضفاء الصبغة المؤسسية على أفضل الممارسات والاستفادة منها في جميع أنحاء المنظومة.
- ٥ - وتود لجنة التنسيق الإدارية التأكيد على أهمية كفالة سير الإصلاحات الحكومية الدولية بالتوازي مع الإصلاحات الإدارية والتنظيمية الأخرى. وينبغي أن تستمد إصلاحات الأمانة العامة والإصلاحات الحكومية الدولية القوة بعضها من بعض وأن تؤثر في مسار بعضها البعض بطريقة إيجابية. وهذا ضروري، كما تبين تجربة عدد من المؤسسات، لضمان كون عملية الإصلاح تensem إسهاما حقيقيا في الفعالية التنظيمية الكلية.
- ٦ - وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، يصاحب التدابير الجارية لتعزيز تكامل البرامج جهود متعددة لتحديد الأهداف المشتركة ذات الأولوية والمواضيع ذات الأولوية والتركيز عليها، ووضع ترتيبات مشتركة

لتلبية الاحتياجات الناشئة، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الشاملة. ويعتبر تعزيز التنسيق والأثر، على الصعيد القطري، هدفاً ومقاييساً رئيسياً لتلك الجهود.

٧ - وباعتبار لجنة التنسيق الإدارية مبادئ واضحة لتوجيهها أعمالها ووضعها خططاً أكثر تركيزاً موجهة للسياسة العامة، أصبحت فعالية اللجنة ذاتها - باعتبارها المحفل الوحيد الذي يجمع الرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، برئاسة الأمين العام - تتعرّز بصورة تدريجية بطرق عملية. وما فتئت هيكل الآليات المشتركة بين الوكالات الداعمة لعمل لجنة التنسيق الإدارية وأساليب عملها، بما في ذلك زيادة استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة موضع تبسيط وتحسين. وتتساعد هذه التدابير لجنة التنسيق الإدارية ليس فقط على الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمبادئ التوجيهية للسياسة العامة على نطاق المنظومة المنبثقة عن الهيئات الحكومية الدولية المركزية، بل وكذلك على اتخاذ مبادرات جديدة مشتركة بين الوكالات بشأن الأولويات العالمية الرئيسية، وسيجري متابعتها وتعزيزها في الفترة المقبلة. وهي تشمل أساليب العمل المتسمة باللامركزية التي وضعت لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١؛ ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا؛ والترتيبات المرنة، بما في ذلك فرق العمل المشتركة بين الوكالات والموقوتة، التي أخذ بها لدعم الإجراءات على الصعيد القطري التي تتخذ على أساس موضوعي ومتناقض، بغية تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية المعقدة مؤخراً. كما شُرع في إقامة عدد متزايد من الآليات المشتركة التي من المتوقع أن تحدث مزيداً من التأثير على نطاق المنظومة، مثل مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والذي ينفذ بتمويل مشترك، اللذين يقصد بهما كليهما أن يستفيداً من عمليات التعاون القائمة في حين يتلافيان انتشار المؤسسات.

٨ - وهناك تحدٍ عام يواجه المنظومة في بيئة ضائقة متزايدة تمر بها الميزانية، ذلك هو الحفاظ على تنفيذ البرامج في حين يجري إعادة تركيز الأولويات البرنامجية استجابة لمطالب متغيرة. وتعتبر فعالية التكلفة، والاستخدام الأكثر إنتاجية للأموال، وزيادة الموارد المكرسة لتنفيذ البرامج والخدمات ذات الفائدة المباشرة للبلدان إلى أقصى حد موضع الاهتمام الرئيسي للرؤساء التنفيذيين وستظل كذلك. وفي نفس الوقت، يتعين التأكيد على أن الهدف النهائي من إصلاح وإنعاش المنظومة لا يتمثل في خفض التكاليف ولكن في الفعالية والقدرة على الاستجابة. ولن يكلل الجهد في نهاية المطاف بالنجاح إلا إذا كان مصحوباً بتمويل سليم للبرامج والأنشطة يكون قابلاً للتنبؤ به.

٩ - وتحتاج أهداف منظومة الأمم المتحدة في مجال السلام والتنمية منظوراً طويلاً الأجل. وينبغي تقييم أثر التدابير الإصلاحية من نفس المنظور، ولا ينبغي قياسها في الأجل القصير فقط. والإصلاح الشعال عملية وليس حدثاً. ويقدم تواافق الآراء الذي تحقق في المؤتمرات العالمية المعقدة مؤخراً زخماً جديداً لتنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية، ويوفر إطاراً متاماً للإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة، دعماً للتنمية، ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره عنصراً لا يتجزأ عن عملية الإصلاح.

١٠ - وهناك مجموعة من التغيرات في المجالات السياسية والبيئية والاقتصادية، والاجتماعية، تعمل مجتمعة على تغيير السياق الدولي، بصورة سريعة وأساسية، هي التي كانت وراء الحركة الحالية لتعزيز إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لخطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة أن تنظم حول أهداف موضوعية، وأن يكون هدفها الرئيسي تعزيز القدرة على الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي. وتعترف لجنة التنسيق الإدارية بمسؤوليتها عن الإسهام بفعالية في هذه العملية. وستضطلع بهذه المهمة عن طريق المساعدة على توضيح القضايا التي ينبغي معالجتها من منظور المنظومة بأكملها، وصياغة المشورة المناسبة المتعلقة بالسياسة العامة بغية تيسير اتخاذ القرارات الحكومية الدولية، وتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة، وبالتالي بيان أن في إمكانية مؤسسات المنظومة أن تعمل معاً بطريقة متسقة وفعالة من حيث التكلفة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء.

١١ - وحددت لجنة التنسيق الإدارية عدداً من الأهداف العريضة تبنيّ أن تركز حولها مساهمتها في عملية الإصلاح في الفترة المقبلة. ومن بينها:

(أ) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن التصدي بصورة فعالة للتحديات الناشئة عن الأنواع الجديدة من المنازعات وحالات الطوارئ المعقدة التي تميزت بها فترة ما بعد الحرب الباردة. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز قدرة المنظومة على الإنذار المبكر وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في الحالات التي ينبغي أن يسير فيها صنع السلام وحفظ السلام بالتوازي مع الإغاثة في حالات الطوارئ، والتعفير واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يلزم بذلك جهود متعددة لتوفير دعم على نطاق المنظومة لعملية نزع السلاح، بما في ذلك التحقق، وإعطاء زخم جديد لمراقبة الأسلحة التقليدية والتجار بالأسلحة، وتقليل إنتاج وانتشار الألغام الأرضية بغية حظرها في نهاية المطاف؛

(ب) بذل جهد متعدد على نطاق المنظومة لمعالجة آثار العولمة والتحرر في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة الفرص الجديدة الكبيرة التي اتيحت أمام التجارة والاستثمار وتدفقات المعلومات والتكنولوجيا، ولكن أيضاً مع مراعاة مخاطر تهميش البلدان الأكثر فقراً والفتات الأكثر فقراً داخل البلدان. وهذه قضايا أساسية لترتيبات التعاون المعزز التي يجري تطويرها داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل الترتيبات فيما بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريطون ووذ في مجال التجارة والتمويل؛ وفيما بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الاستثمار؛ وفيما بين المؤسسات المالية والتجارية، ومنظمة العمل الدولية، والوكالات المتخصصة المعنية الأخرى وبرامج وصناديق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصلات بين التجارة والتمويل والتنمية الاجتماعية. وسيكون الإسراع بتطوير الصكوك والهيئات اللازمة لكفالة استفادة جميع البلدان من العولمة إلى أقصى حد، وتعزيز التعاون التقني وغير ذلك من أشكال الدعم لبناء القدرات في هذه المجالات هدفين هامين للمنظومة في الفترة المقبلة؛

(ج) تعبئة وتنسيق مساهمة المنظومة في تحقيق الأهداف الأساسية، وهي القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة التي ترتكز على السكان في المجالات الرئيسية، مثل القضاء على الجوع وسوء التغذية، والتنمية الاجتماعية والتكميل الاجتماعي، والبيئة، والصحة، والتعليم، والعملة وسبل العيش المستدامة، والسكان، والمأوى، والمساواة بين الجنسين، والاحتياجات الخاصة للأطفال. ويعتبر إدماج المنظور المتعلق بالجنسين في التيار الرئيسي والإسهام في النهوض بمركز المرأة في المجتمع بعدها حاسما في هذا الجهد:

١' تحظى منظومة الأمم المتحدة بمركز فريد في وضع المعايير والقواعد القانونية الدولية ودعم الاتفاقيات الدولية لبلوغ الأهداف المعنية التي حددتها المجتمع الدولي في هذه المجالات، وتحت الاستجابات المطلوبة للنهوض بتنفيذ الخطة الشاملة للسياسات والتدابير التي تمت الموافقة عليها في المؤتمرات العالمية المعقدة مؤخرا، والإسهام في تهيئة بيئية دولية داعمة للنمو والتنمية المستدامة؛

٢' سيولى اهتمام خاص لتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في الدعوة للعمل على اتخاذ تدابير وطنية فعالة للقضاء على الفقر وللت التنمية المستدامة التي ترتكز على السكان، ولتعزيز فعالية الدعم المقدم من المنظومة على الصعيد القطري من حيث التكاليف وضمان تماسته، من خلال آليات مثل نظام المنسق المقيم؛

(د) تقديم الدعم للعمل على إقامة حكم ديمقراطي فعال واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك استجابة متناسبة على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والاستجابة المنظمة للمطالبات المقدمة إلى المنظمة في مجالات جديدة من مجالات بناء المؤسسات؛

(ه) التشجيع على زيادة تطوير القانون البيئي الدولي وتعبئة استجابة دولية فعالة للتهديدات البيئية العالمية، من خلال آليات مبتكرة وترتيبات تعاونية لمعالجة الاهتمامات الرئيسية، مثل تغير المناخ، واستئناف طبقة الأوزون، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتصدي للتحديات الجديدة في مجال الطاقة والنقل؛

(و) تعبئة استجابة فعالة على نطاق المنظومة لتزايد المشاكل العالمية مثل الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدامها، والأمراض الناشئة والتي تعاود الظهور سواء عن طريق تعزيز فعالية البرامج المشتركة القائمة أو بإدخال أبعاد جديدة في السياسات والبرامج القائمة؛

(ز) تعزيز الدعم المقدم للتعاون الإنمائي في البيئة الدولية الجديدة عن طريق المساعدة على إعادة تحديد أهدافها وأولوياتها وإعادة إنعاش الدعم الجماهيري لتمويلها وعن طريق حفز دور القطاع الخاص؛

(ح) تعزيز صلات المنظومة بالمجتمع المدني وتعزيز صلة الترتيبات التعاوئية القائمة مع العناصر الفاعلة غير الحكومية بالجهد الإجمالي الرامي إلى تحقيق التحول الديمقراطي في العلاقات الدولية والتعاون الدولي، وكذلك صلتها بالعمل على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

١٢ - وتعهد رؤساء الدول والحكومات، المجتمعون بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بأن يقدموا للقرن الحادي والعشرين أمناً متحدة مجهزة وممولة وذات هيكل منظم لخدمة الشعوب التي أنشئت من أجلها خدمة فعالة.

١٣ - ويتيح السياق الدولي الراهن فرصاً لم يسبق لها مثيل للنمو والتنمية ولتحقيق هدف تعزيز التقدم الاجتماعي ومستويات معيشة أفضل بمزيد من الحرية، الذي هو جوهر مهام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، تظهر تحديات عالمية جديدة. وهي تتطلب حلولاً شاملة تعبر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، العاملة معاً بوحدة في الهدف، مجهزة بصورة فريدة للتعجيل بها.

٤ - والهدف الأساسي لعمليات الإصلاح الجاربة هو تكيف أداء عمل منظومة الأمم المتحدة مع التحديات المذكورة حتى يمكنها الاستجابة لها بأقصى تأثير وفعالية تكلفة. والرؤساء التنفيذيون ملتزمون تجاه هذا الجهد ويناشدون الدول الأعضاء أن تكفل، عند تقديم التوجيه السياسي لهذه العمليات، أن تكون جهودها موجهة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة حقاً على خدمة البشرية.

المرفق الثاني

بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنفيذ قرار

الجمعية العامة ١٢٠/٥٠

١ - تعترف لجنة التنسيق الإدارية بالدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود للقيام بدور رائد في إدارة عملية تنميتها. وتجند جميع المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية أ蔓延اتها لإقامة تعاون فعال فيما بينها ومع نظيراتها الوطنية بغية تحقيق الاتساق والكفاءة في استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذا التحدي الملحق للغاية.

٢ - وفي هذا السياق، تُعلّق لجنة التنسيق الإدارية أهمية كبرى على التنفيذ الفعال والمتسرق لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، الذي يشكل تعزيزاً للقرار ١٩٩/٤٧ ويمثل خطوة عملية أخرى في عملية إصلاح الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في عدد من المجالات المتراابطة الرئيسية، بما فيها الإدارة الفعالة لهذه الأنشطة؛ وتمويلها على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون، بما يتناسب والاحتياجات المطروحة للبلدان النامية؛ والعمل على تحقيق مزيد من الكفاءة والتساوق في برامجها وإنجازها وإدارتها، وخاصة على المستوى القطري.

٣ - وستواصل لجنة التنسيق الإدارية اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكتفالة أن تقدم منظومة الأمم المتحدة للبلدان المستفيدة أقصى قدر ممكن من الدعم فيما تبذله من جهود إنمائية. ولهذا الغرض، عقدت لجنة التنسيق الإدارية، والمؤسسات الأعضاء فيها المكلفة بالاضطلاع بأنشطة تنفيذية، العزم على زيادة تعاونها من خلال نظام المنسق المقيم، وعلى كفالة تنفيذ جميع أحكام قراري الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ و ١٩٩/٤٧ تنفيذاً تماماً ومتساوقاً، لا سيما الأحكام التي لها أثر مباشر على فعالية التعاون الإنمائي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٤ - وسوف تتخذ لجنة التنسيق الإدارية الخطوات الالزامية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بطريقة متسرعة كل الاتساق، حسب الخطوط العريضة الواردة في الخطة الإدارية التي ستعده وفقاً للفقرة ٥٢ من القرار والتي سيقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. ولدى تنفيذ القرار، ستؤخذ بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن المجلس وسائر هيئات الإدارة الأخرى ذات الصلة.

٥ - وستصدر لجنة التنسيق الإدارية، من خلال لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، وغيرها من الآليات، مبادئ توجيهية مستكملة بشأن أداء نظام المنسق المقيم، تصور الخبرة المكتسبة حتى الآن تصويراً كاملاً، وتتناول جميع الإجراءات التي تدعو إلى اتخاذها الفقرات ٣٦ إلى ٤٣ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. وستعمل المؤسسات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية المكلفة بالاضطلاع

بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية على تعزيز هذا النظام، من خلال جملة أمور منها إصدار تعليمات واضحة إلى الممثلين القطريين وتقديم الدعم لمهمة التنسيق على الصعيد القطري. وسيصدر الأمين العام، بصفته رئيساً للجنة التنسيق الإدارية، تعليماته إلى المنسقين المقيمين، بدعم من المنسق الخاص لشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز نظام المنسق المقيم.

٦ - وتعلق لجنة التنسيق الإدارية أهمية خاصة على كفالة أن تعمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على أساس فهم مشترك متفق عليه للعناصر الرئيسية لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. ولهذا الغرض، ستوضع سلسلة من المبادئ التوجيهية المستكملة والمترابطة بشأن عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية؛ والنهج البرنامجي؛ والتنفيذ الوطني؛ وأداء نظام المنسق المقيم. وفضلاً عن ذلك، سيترجم عمل فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية بشأن المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية، إلى توجيه تنفيذي لنظام المنسق المقيم. وفي هذا الصدد، سيوجه اهتمام خاص لزيادة تحسين عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية، تمشياً مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. وللجنة التنسيق الإدارية ملتزمة بتقديم دعم كامل ومنسق لعملية مذكرة الاستراتيجية القطرية وبكفالة التعاون مع هذه العملية وتقديم الدعم لها تحت قيادة المنسقين المقيمين.

٧ - وستتخد لجنة التنسيق الإدارية إجراءات لتعزيز رصد وتقدير الأنشطة التنفيذية وتقديرها وهو التقييم الذي تدعو إليه الفقرة ٤٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. وسيكرس مزيد من الجهد لمواصلة مختلف الإجراءات وتبسيط الشروط المطلوبة من البلدان المستفيدة، وفي الوقت ذاته تُعزز القدرة على المسائلة.

٨ - ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سيواصل بذل الجهود وتعزيزها في سبيل تحقيق تقاسم شتى الخدمات على الصعيد القطري، وتقاسم أماكن العمل المشتركة، متى كان ذلك ممكناً وفعلاً من حيث التكلفة.

المرفق الثالث

بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن شروط الخدمة

- ١ - ليس هناك أي تباس في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية التي تقول: "ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة" (المادة ١٠١، الفقرة ٣).
- ٢ - وقد أدت التحولات البعيدة المدى التي يشهدها العالم، والطلبات التي لم يسبق لها مثيل الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، إلى توسيع نطاق مهام مؤسسات الأمم المتحدة بصورة كبيرة، وأسفرت عن توسيع لا نظير له في مسؤوليات موظفيها. وتمثل السمات الرئيسية للأعمال التي تتضطلع بها الخدمة المدنية الدولية في الوقت الراهن في مهام جديدة، غالباً ما تكون معقدة جداً، وذلك في بيئات غير آمنة للعيش/العمل، وبخاصة بالنسبة للموظفين الذين تستخدمهم الوكالات الإنسانية، وفي القدرة على التنقل سواء فيما يتعلق بالوظيفة أو مكان العمل.
- ٣ - ومن أجل تلبية الطلبات المتزايدة للمجتمع الدولي من منظومة الأمم المتحدة فإنه من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تتوفر لها خدمة مدنية دولية نشطة ومن أرفع نوعية. وقد شددت لجنة التنسيق الإدارية مراراً وتكراراً على الحاجة الماسة، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى استعادة الشروط التنافسية للخدمة التي من شأنها أن تمكن المؤسسات التابعة للمنظمة، بما تتسم به من تنوع، من اجتذاب موظفين من هذه النوعية والاحتفاظ بهم.
- ٤ - وتعمل معظم المؤسسات حالياً في ظروف ضائقة مالية صعبة وفي حالة من عدم اليقين. ويعمل العديد منها على إدخال إصلاحات وعمليات إعادة هيكلة كبيرة. ويجب اعتبار استرداد القدرة على المنافسة في شروط الخدمة جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الضرورية هذه، وشرط أساسياً في السعي لتحقيق تعزيز الانتاجية والمزيد من فعالية التكلفة.

- ٥ - وفي البيان الذي وجهته لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة في العام الماضي فيما يتعلق ببنظرها في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، شددت لجنة التنسيق الإدارية على أن الشعور بعدم اليقين السائد حالياً، بالنسبة لكل من التمويل الذي يمكن التنبؤ به وشروط الخدمة، يهدد بتقويض أي إصلاح حقيقي ويعرض للخطر إنجاز البرامج والخدمات للدول الأعضاء بشكل فعال. وحثت لجنة التنسيق الإدارية الجمعية العامة على اعتماد توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بإيصال الهامش الحالي لمستويات الأجرور إلى نقطة الوسط لنطاق الهامش، وإعادة تشكيل جدول المرتبات من أجل تصحيح اختلالات التوازن الحالية. وفي الوقت ذاته، وكجزء من استراتيجية طويلة الأجل لاستعادة القدرة التنافسية، طلب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن تتخذ إجراءات لتطوير تطبيق مبدأ نوبلمير على نحو يعكس الواقع الراهن في سوق

العمل العالمية، وإدخال ابتكارات تساعد على حفز الموظفين وتكافئ الأداء الجيد وتعكس ديناميات التغيير التنظيمي على نحو أفضل.

٦ - ومع أن لجنة التنسيق الإدارية تأسف للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتأجيل اتخاذ إجراء بشأن تلك التوصيات، فإنها تدرك الظروف المحيطة بهذا القرار. وقد انتهت لجنة الخدمة المدنية الدولية الآن من إعادة النظر في توصياتها المقدمة في عام ١٩٩٥ وفقاً لطلب الجمعية العامة. وقد أكدت مجدداً توصياتها التقنية المتعلقة بحساب الهامش وبالخدمة المدنية الوطنية المتخصصة أساساً للمقارنة. ويؤيد الرؤساء التنفيذيون هذه الاستنتاجات تأييداً تاماً. ويؤيدون أيضاً بقوه القرار الذي اتخذته اللجنة، نتيجة لذلك، بالمضي قدماً في توصيتها بإعادة هامش الأجر الصافي بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى نقطة الوسط المستصوبة. ووفقاً للمنهجية التي وافقت عليها لجنة الخدمة المدنية الدولية، هذه هي السنة الثانية على التوالي التي يكون الأجر الصافي فيها أقل من الحد الأدنى من النطاق الذي يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠، والذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

٧ - وفي الفترة القادمة، يبدو أن من المهم، على نحو متزايد، أن يتم التحرك على جبهتين في آن واحد وهما: الاستمرار على نحو نشط في السعي وراء تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء بما في ذلك الأداء الإداري، وعملية الإصلاح الهيكلي والإداري؛ وقيام لجنة الخدمة المدنية الدولية بالسعي على نحو مماثل من النشاط وراء اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الشروط التنافسية للخدمة وذلك عن طريق إعادة صياغة مبدأ نوبلمير. ويمثل هذان الهدفان جزءاً من السياسة الثابتة للجمعية العامة. وينبغي السعي بقوة إلى تحقيق الهدفين كليهما وعلى نحو يعزز كل منهما الآخر.

٨ - وتمثل الحالة المالية الخطيرة التي تشهد لها المنظومة حالياً شاغلاً بالغ الأهمية للرؤساء التنفيذيين. وينبغي أن يمنح الأعضاء الأولوية القصوى للبحث عن حلول للأزمة المالية. وفي الوقت ذاته، لا يُدخر أي جهد على صعيد الأمانات من أجل تحسين الإدارة واحتواء التكاليف، في مواجهة خائفة الميزانية القائمة منذ زمن بعيد. وللمنظومة سجل راسخ في هذا الصدد. وسيستمر بذلك هذه الجهود في الفترة القادمة. وتتمثل الشروط الأساسية لنجاحها في نهاية المطاف في توخي المرونة وروح الابتكار في إدارة الموظفين، والقدرة على اجتذاب أفضل الموظفين أداءً وحفظهم والاحتفاظ بهم، من أجل مواصلة الالتزام بمبادئ الميثاق فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية. وللجنة التنسيق الإدارية على ثقة من أن الأعضاء، وفقاً لتمثيلهم في الجمعية العامة، سيبرهنون من جديد على التزامهم بهذه الجهود الأساسية ودعمهم لها.

٩ - وإذا يحث أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على اتخاذ إجراء بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية خلال الدورة الحالية، فإنهم يكررون الإعراب عن مسؤوليتهم في إدارة هيكل التكلفة في مؤسساتهم، على النحو الوارد في البيان الذي قدمته لجنة التنسيق الإدارية إلى الدورة الخامسة للجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وكما جاء في ذلك البيان أيضاً، قد تدعوا الحاجة إلى اختلاف طرائق التنفيذ وترتيباته من

مؤسسة إلى أخرى، وذلك بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع الهيئات الإدارية لكل منها، ومع مراعاة ضائقة الموارد، بينما تCHAN الموارد البرنامجية صونا تماما.

١٠ - وإذا اتّخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن التدابير الفورية التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وقدمت توجيها واضحا نحو المتطلب الأطول أجلا، وهو استعادة القدرة التنافسية للأجور في منظومة الأمم المتحدة، فإنها ستقدم بذلك دليلا واضحا على تشجيع ودعم الجهود الجارية داخل الإطار الذي يوفره النظام الموحد، من أجل الاحتفاظ بالموظفين الذين هم من أرفع نوعية وتعزيز وسائل حفز الموظفين وتحسين أدائهم، فضلا عن العمليات الأعم الجارية والرامية إلى إجراء إصلاح إداري وزيادة الكفاءة والإنتاجية وفعالية التكلفة إلى أقصى حد ممكن، وهي أمور يلتزم بها جميع الرؤساء التنفيذيين التزاما قويا.

١١ - ومن المتطلبات الأخرى لإحراز تقدم على هاتين الجبهتين، ثمة ضرورة لإشراك جميع الشركاء في العملية الاستشارية للجنة الخدمة المدنية الدولية اشتراكا كاملا. وفي فترة تشهد تخفيضات في الميزانية وغيرها من التدابير التي تؤثر على الأمان الوظيفي وشروط الخدمة، وفي وقت يشهد إصلاحات أكثر جذرية يحاول فيه الرؤساء التنفيذيون إدخال تغيرات تنظيمية هامة، من المهم بصفة خاصة أن تصاغ اهتمامات الموظفين وتُبدى على جميع الأصعدة، بما في ذلك صعيد لجنة الخدمة المدنية الدولية. ويمثل غياب الحوار مع لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة ومع اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين في إطار لجنة الخدمة المدنية الدولية ثغرة هامة في هذا الصدد وعقبة خطيرة أمام تحسين إدارة وتنظيم التغيير في النظام الموحد.

١٢ - وتود لجنة التنسيق الإدارية أيضا أن تنتهز هذه الفرصة لتكرر توصياتها السابقة فيما يتعلق بجوانب أخرى من جوانب سير أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية.
